الْمَفْعُولُ مَعَهُ

المفعول معه هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التي بمعنى مع أي الدالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم، ومعه متعلق بالمفعول والهاء عائدة على أل لأنها موصولة، وقد استغنى الناظم عن الحد بالمثال فقال:

٣١٢-يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولا مَعَــهْ في نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيْقَ مُسْــرِعَهْ

يعني[1]: أن حكم المفعول معه النصب وهو الاسم التالي لواو المصاحبة نحو: سيري والطريق أي مع الطريق، و(**تالي الواو**) مفعول لم يسم فاعله بينصب، و(**مفعولا**) حال منه، و(**مسرعة**) حال من الياء في سيري.

ثم قال:

٣١٣- بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِــبْهِهِ سَــبَقْ ذَا النَّصْبُ لا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقّ

لما ذكر في البيت الذي قبله أن المفعول معه ينصب، بين هذا البيت الناصب له، وفهم من قوله: (**بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ**) أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الإشارة وهو

---

(١) **المعنى**: يُنصَبُ الاسم الواقع بعد (واو) بمعنى (مع) على أنه (مفعول معه) كما في نحو (سيري وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً)، وينصب ذلك المفعول بفعل سبقه أو شبهه، وليس ذلك النصب بالواو في القول الأحق بالترجيح.

المفعول معه، هو: الاسم الفَضْلَة المنصوب بعد وَاوٍ، بمعنى: (مَعَ).

حكمه: النَّصْب. والناصب له ما تقدَّمه من الفعل، أو شِبْهِه.

فمثال الفعل: سِيرِي والطريقَ مسرعةً. فالطريقَ: مفعول معه منصوب بالفعل (سيري) والواو فيه بمعنى: مَعَ (أي: سيري مع الطريق).

وشبه الفعل، هو: ما أَشْبَه الفعل في العمل، كاسم الفاعل، نحو: زيدٌ سائرٌ والطريقَ، وكالمصدر، نحو: أعجبني سيرُك والطريقَ، وكاسم المفعول، نحو: النَّاقَةُ متروكَةٌ وفَصِيلَها، وكاسم الفعل، نحو: رُوَيْدَك والغَاضبَ.

فالأَسماء التي تحتها خطٌّ مفعول معه منصوبة بما قبلها من الأسماء، والواو فيها بمعنى: (مع).

ملاحظة: زعم قومٌ أنّ الناصب للمفعول معه الواو، وهو قول غير صحيح؛ لأن الحرف المختصّ بالاسم إذا لم يكن كالجزء منه لا يعمل إلا الجرّ كحروف الجر.

وإنَّما قيل: إذا لم يكن كالجزء منه احترازاً من الألف واللام فإنها مختصّة بالاسم ولم تعمل فيه شيئا؛ لأنها كالجزء منه بدليل تَخَطِّي العامل لها، نحو: مررتُ بالغلامِ.

ملاحظة:

١. إن المفعول معه مَقيس في كل اسم وقع بعد (واو) بمعنى (مع) وتقدَّمَه فعلٌ، أو شبهه.

٢. إنّ عامل المفعول معه لابُدَّ أَنْ يتقدّم عليه؛ فلا تقول: والنيلَ سرتُ، وهذا باتِّفاق.

٣. الصحيح مَنْعُه تقدُّم المفعول معه على مُصَاحِبه، نحو: سارَ والنيلَ زيد.

مذهب سيبويه والجمهور، والمراد يشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، فمثال الفعل: استوى الماء والخشبة، ومثال شبه الفعل: الماء مستو والخشبة، وأعجبني استواء الماء والخشبة.

وفهم من قوله: (**سبق**) أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، وقوله: (**لا بالواو**) إشارة إلى مذهب عبد القاهر الجرجاني أن الناصب للمفعول معه الواو، ورد بأنها لو كانت الناصبة لاتصل المضير بها في قوله: تكون وإياها بها مثلا بعدي. و(**ذا**) مبتدأ، و(**النصب**) نعت له وخبره (**بما**) و(**ما**) موصولة وصلتها سبق، و(**من الفعل**) متعلق بسبق، و(**لا**) عاطفة وما بعدها معطوف على (**بما**) و(**الأحق**) أفعل تفضيل، والتقدير هذا النصب السابق من فعل أو شبهه لا بالواو في القول المختار.

ثم قال:

٣١٤-وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَــرَبْ

يعني[١]: أنه يجوز نصب ما بعد الواو إذا تقدمتها كيف أو ما الاستفهاميتين على تقدير تكون نحو: كيف أنت وقصعة من ثريد؟ وما أنت وزيدا؟ والتقدير؟ وكان المقدرة ناقصة، وكيف وما خبر مقدم، وفهم من قوله: بعض العرب أن بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو بل يرفع عطفا على ما قبلها وهو أفصح اللغتين لعدم الحذف، و(**بَعْضُ الْعَرَبْ**) فاعل بنصب، و(**بعد**) متعلق بنصب وكذلك بفعل، و(**مضمر**) نعت لفعل لا لكون لأن المضمر هو الفعل. ثم إن الاسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة أقسام: قسم بترجيح عطفه على النصب على المعية، وقسم يترجح نصبه على المعية على العطف، وقسم يمتنع فيه العطف، وقد أشار إلى القسم الأول بقوله:

٣١٥-وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلا ضَعْفٍ أَحَقّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

يعني[٢]: إن أمكن العطف بلا ضعف كان راجحا النصب على المعية نحو: قام زيد وعمرو، ويجوز النصب وإنما رجع العطف لأنه لا ضعف فيه، و(**العطف**) مبتدأ وخبره

---

(١) **المعنى**: سُمع من كلام العرب نصب المفعول معه بعد (ما، وكيف) الاستفهاميتين مِنْ غير أَنْ يُلْفَظَ بفعل، نحو: (ما أنت وزيداً؟) ونحو: (كيف أنت وقَصْعَةً مِنْ ثَرِيد؟) و (كيف أنت والبَرْدَ؟) وخَرَّجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مُشْتَقّ من لفظ الكَوْن، والتقدير: ما تكون وزيداً؟ وكيف تكون وقصعةً من ثريد؟ فزيداً، وقصعةً: منصوبان بـ (تكون) المضمرة.

(٢) **المعنى**: عطف المفعول معه على ما قبله إن يُمكن بلا ضَعف فيه أحقّ من النصب على المفعولية، ولكن الراجح عند المصنّف نصبه عند ضعف العطف. ويجب النصب على المفعولية إن أمكن العطف و لم يجز لمانعٍ، أو اعتقِد إضمار عامل ناصب له إذا لم يمكن النصب تصب الحقّ.

(**أحق**) و(**إن يمكن**) شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه لأنا لخبر مقدم في التقدير. ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: (**وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ**) يعني أن (**النصب**) على المعية أرجح من العطف عند ضعف النسق نحو: قم زيدًا، لأن العطف على ضمير الرفع المتصل بغير توكيد ولا فصل ضعيف، فلو قلت: قمت أنا وزيد لكان العطف أحق لعدم الضعف، و(**النصب مختار**) مبتدأ وخبره، و(**لدى**) متعلق بمختار، و(**ضعف**) مضاف لمحذوف وتقديره لدى ضعف عطف النسق.

ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله:

٣١٦-وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

يعني: نصب ما بعد الواو حيث لا جوز العطف واجب وشمل صورتين: إحداهما لا يجوز فيها العطف لمانع لفظي نحو: مالك وزيدا، لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور، وفي جعل هذا المثال مما يمتنع فيه العطف كما مثل به الشارح نظر، لأن مذهب الناظم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وسيأتي في باب العطف إن شاء الله تعالى، والأخرى لا يجوز فيها العطف المانع معنوي نحو: جلست والحائط، وسرت والطريق، لأنه لا يصلح للمشاركة، ثم إن ما لا يجوز فيه العطف على قسمين: قسم يتعين أن يكون مفعولا معه كما تقدم، وقسم يمتنع أن يكون مفعولا معه، فيجب اعتقاد عامل مضمر، وإلى ذلك أشار بقوله: (**أو أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ**) يعني إذا لم يصح عطفه ولا نصبه على المعية فيعتقد أن ناصبه مضمر وذلك كقوله الشاعر[1]: [الرجز]

---

(١) قال العيني: أقول: هذا رجز مشهور بين القوم لم أر أحدا عزاه إلى راجزه. وبحثت فلم أعثر على قائله.

الشرح: "علفتها": أطعمتها وقدمت لها ما تأكله، "تبنا" -بكسر التاء وسكون الباء- قصب الزرع بعد أن يدرس، "شتت" يروى في مكانه "بدت" وهما بمعنى واحد، "همالة" صيغة مبالغة، من هملت العين، إذا همرت بالدموع.

المعنى: قد أشبعت الدابة تبنا، وأرويتها ماء حتى فاضت عيناها بالدموع من الشبع على عادة الدواب.

الإعراب: "علفتها" فعل وفاعل ومفعول أول، "تبنا" مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة، "وماء" الواو عاطفة، ماء مفعول به لفعل محذوف تقديره: وسقيتها ماء، "باردا" صفة لماء منصوبة بالفتحة الظاهرة، "حتى" حرف غاية وجر، "شتت" فعل ماضٍ والتاء للتأنيث، "همالة" حال من فاعل غدت منصوب بالفتحة الظاهرة، "عيناها" فاعل غدت مرفوع بالألف نيابة عن الضمة؛ لأن مثنى وضمير الغائبة مضاف إليه.

عَلَفْتُهَـــا تِبْنًـــا وَمَـــاءً بَـــارِدًا حَتَّـــى شَـــتَتْ هَمّالَـــةٌ عَيْناهَـــا

فهذا ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية، فيكون ماء مفعولا بفعل مضمر تقديره وسقيتها، ويحتمل أن يكون قوله: (**أَو اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ**) فيما يمتنع عطفه وينتصب على المعية كقوله عز وجل: ﴿فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] فيمتنع العطف في شركاءكم لأن أجمع بمعنى عزم لا ينصب إلا الأمر ونحوه، ويجوز نصبه على المعية أي مع شركائكم، أو يكون مفعولا بفعل مضمر، تقديره، وأجمعوا شركاءكم من جمع، و(**النصب**) مبتدأ، و(**يجب**) خبره (**أو اعتقد**) معطوف على يجب، وأو للتخيير، وجاز عطف اعتقد وهو طلب على يجب وهو خبر لأن يجب في معنى أوجب، و(**نصب**) مجزوم على جواب الأمر. ثم قال:

=

الشاهد: في "وماء"، فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله؛ لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يقال: علفتها ماء.

ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد أقوال ثلاثة: إما على تقدير فعل يعطف على "علفتها"، وإما على أن "علفتها" بمعنى أنلتها، وإما النصب على المعية.

ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص١١٩، وابن عقيل ١/ ٣٣٤، والأشموني ١/ ٢٢٦، وابن هشام ٢/ ٥٦. وأيضا في شذور الذهب ص٢١٤، والسيوطي ص٦٢، وابن هشام في مغني اللبيب ٢/ ١٦٩.